المليشيات المسلحة في أفريقيا
(1990 - 2024م)

أ.عمر محمد البشير علي عمر
طالب دكتوراه – جامعة الخرطوم

المستخلص :

تهدف الورقة لمعرفة المليشيات المسلحة في أفريقيا وأثر العوامل الداخلية والخارجية التي أدت الي ظهورها، وتناولت عدد من نماذج للمليشيات في أفريقيا، أهمها: المليشيات في الصومال، ومالي، وبوركينا فاسو، وليبيا. متناولة لتاريخ نشأتها والأسباب التي أدت لظهورها والمطالب والأيدولوجيات التي تتبناها، وتمثلت أهمية الورقة في تناولها العوامل الداخلية والخارجية التي قادت لصنع المليشيات في أفريقيا، أتبعت الورقة المنهج الوصفي التاريخي التحليلي، لتحليل المعلومات لاستخلاص النتائج منها وتعميمها. توصلت الورقة لعدة نتائج منها، أن الدول الخارجية تستغل الأزمة الاقتصادية الحرجة للدول الأفريقية بمنحها غروض لا تستطيع أن تسددها وفي مقابل ذلك تحصل الدول الخارجية علي الموارد في ظل وضع أمني هش. كذلك تخلق الدول الخارجية الصراعات والحروب لضمان استمرار أنعاش أسواق منتجاتها من الأسلحة والذخائر فهي تبيع السلاح للمليشيات التي تدعمها والتي لا تدعمها. وأوصت الورقة بعدة توصيات منها، لابد من وجود دستور ثابت في الدول الأفريقية لتحديد شكل الحكم وتفصل بين السلطات وتحترم التداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثروة والمساواة بين كافة المكونات الاثنية والاجتماعية دون تفرقة أو تمييز، كذلك أوصت الورقة بتشديد الرقابة علي الحدود ومنع تدفق السلاح للمليشيات ووضع قوانين مهنية بدمجها في القوات النظامية للمؤهلين منهم.

Armed militias in Africa
(1990 – 2024AD)

A.Omar Mohamed Elbashir Ali Omar

Abstract:

The paper aims to know the armed militias in Africa and the impact of the internal and external factors that led to their emergence. It dealt with a number of models of militias in Africa.Mali, Burkina Faso, and Libya. The paper followed the descriptive, historical, and analytical approach to analyze the information in order to draw conclusions from it and generalize them. The paper reached several results, including that foreign countries are exploiting the critical economic crisis of African countries by granting them loans that they cannot pay, and in return, foreign countries obtain resources in light of a fragile security situation. The paper recommended several recommendations, including: There

must be permanent constitutions in African countries, to determine the form of government, separate powers, respect the peaceful transfer of power, fair distribution of wealth, and equality between all ethnic and social components without distinction or discrimination.

المقدمة :

أصبحت المليشيات ظاهرة متنامية في إفريقيا حيث أصبحت تهاجم المصالح والبعثات الدبلوماسية داخل العواصم الأفريقية وتتسبب في تفكيك وتقسيم تلك الدول وتهدد أمنها القومي ومصالحها الإستراتجية وعلاقاتها الدبلوماسية والسياسية , وهناك بعض من القوي الإقليمية والدولية تعد داعم رئيسي لتسليح وتمويل المليشيات التي رسخت نفسها كقوة صانعة للقرار في بلدانها وأصبحت تتمتع بعلاقات وروابط قوية مع الأجهزة الرسمية وأصبح لها نفوذ واسع داخل الأجهزة الأمنية والمدنية لتحقيق مكاسب سياسية والتوغل الي داخل الدوائر والوكالات الحكومية للسيطرة عليها والتحكم في إدارتها وعندما تفقد الدول الأفريقية استقرارها السياسي والأمني فإنها تقع رهينة تحت إبتزاز وتهديد المليشيات رغم أن هذه المليشيات كانت حليفة للدولة أو هي من أنشأتها لتعمل هذه المليشيات لاحقا علي استنزاف موارد الدولة وإقامة كيانات اقتصادية موازية واحتكار ثروات الدول الافريقية لمصلحتها الخاصة وأصبحت هذه المليشيات تتدخل بشكل مباشر بالحصول علي الصفقات التجارية والعقود أو هي من تسيطر مباشرة أما علي الموارد والثروات ,أو هي من تدير تلك الثروات بما يخدم مصالحها ضمن ملفات الفساد والعمل لأطراف خارجية وهذا ما يؤدي الي استنزاف الموارد الاقتصادية ويشكل تهديد خطير علي بيئة الاستثمار والتنمية والأمن القومي والسيادة الوطنية لهذه الدول الأفريقية ,أضافة الي ان هذه المليشيات تلحق أضرار بالبنية الاجتماعية والسياسية للدولة وما تلحقه من دمار وقتل وحرق وهي لا تلتزم بقواعد الحروب التي كفلها القانون الدولي لحقوق الأنسان وما ينتج عن ذلك من آثار تدميرية تزيد من حدة انتهاكاتها كذلك تأثير سلاح المليشيات عند حدود الوضع الأمني والسياسي بسبب إنشاء الكيانات الموازية التي تهدف الي تدمير وتفريخ مؤسسات الدولة وخصخصتها لصالح المليشيات والسيطرة علي إدارة الموارد وفرض الإتاوات والضرائب والاستيلاء علي الجمارك وإحكام السيطرة علي منافذ المعابر الحدودية والتجارية والقيام بالعمليات غير المشروعة من تهريب السلاح والنفط والذهب وغسيل الأموال وأن إنشاء هذه الكيانات الموازية يمثل كارثة مستقبلية للدولة وأنظمتها القانونية والإدارية , وهذا ما يعزي أن هذه المليشيات المسلحة في إفريقيا هي نتاج عوامل داخلية وخارجية تقوم بتطوريها ودعمها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وهو مما يزيد من خلق الفوضى والرعب وعدم الاستقرار القومي والإقليمي نتيجة لنشاط هذه المليشيات المسلحة لذلك أن عملية مكافحة المليشيات المسلحة يتطلب وجود تعاون أمني واستخباري علي مستوي قومي وإقليمي ودولي من اجل الكشف عن علاقات هذه المليشيات أو بالأحرى الدول التي تدعم وتمول هذه المليشيات المسلحة وما غايتها ومن صنع هذه المليشيات وماذا تستفيد عندما تقوم هذه المليشيات بزعزعة الأمن والاستقرار السياسي وتدمير المؤسسات وتخريب الاقتصاد في بلدانها والوقوف عليها ومعالجتها من أجل الحد من أنتشار هذه المليشيات وتمددها .

فجوة الورقة :

تعد ظاهرة توسع وتمدد المليشيات المسلحة في إفريقيا أمر خطير يعصف بأمن واستقرار الدول والإقليم وما يترتب علية من كارثة اللجوء والنزوح والقتل والدمار والتردي القيمي والأخلاقي وانهيار النظام السياسي والاقتصادي وتقسيم للدول والتشظي للنسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وغيرها من الأثار الكارثية التي تنجم عنها فإن هذه الظاهرة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية لها مصلحة من صنع المليشيات لزعزعة أمن هذه الدول ونهب مواردها الاقتصادية وإفقارها وجعلها رهينة للمؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإحجام أي محاولة للخلاص من الديون والتنمية والتقدم واختطاف القرار السياسي والاقتصادي منها حتي لا تخرج هذه الدول من ثوب التبعية وممارسة الابتزاز السياسي والاقتصادي عليها ,أضافة أن هذه الدول تشجع المليشيات علي تدمير وتخريب الاقتصاد الوطني وجعل ميزانيتها توضع للحروب والحفاظ علي الأمن وإهمال الجانب الصحي والتعليمي والاجتماعي الذي يجب أن يخصص له أكبر قدر من الميزانية فميزانية هذه الدول ينفق أكبر قدر منها للجانب الأمني والعسكري مقارنة بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية مما يجعلها دول نامية فقيرة تكثر فيها الحروب والصراعات والمليشيات المسلحة التي تعمل علي استمرار الصراعات وإطالة أمدها وزعزعة الأمن القومي الذي يصب في مصلحة الدول التي ترعي هذه المليشيات وتقدم الدعم لها لذلك لابد من معرفة العوامل الداخلية و الخارجية التي لها دور في صنع المليشيات المسلحة حتي يمكن الحد من استمرارها وتمددها .

أهمية الورقة :

تتلخص أهمية هذه الورقة بأنها تتناول موضوعا في غاية الأهمية يتمثل في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي بدورها لصنع المليشيات المسلحة في أفريقيا والتي تمتهن العنف وانتهاكات حقوق الأنسان ولا تخضع لضوابط ومعايير الجيوش النظامية التي تعمل علي حماية المدنيين وتحافظ علي سيادة الدولة لذلك تسلط الورقة الضوء علي المليشيات وتحاول أن توضع ماهيتها وكيفية وضع تصورات لمعالجتها.

المنهج :

أتبعت الورقة المنهج الوصفي التاريخي في تحليل المعلومات لاستخلاص النتائج منها وتعميمها.

أهداف الورقة:

تهدف هذه الورقة الي معرفة المليشيات المسلحة في أفريقيا، والعوامل الداخلية والخارجية التي أدت الي أنتشار وتمدد المليشيات المسلحة في أفريقيا من منظور العلوم السياسية والعلاقات الدولية من أجل الوصول الي نتائج وتوصيات تفيد في كيفية الحد من أنتشارها وتمددها.

تساؤلات الورقة :

1 . ما هو دور العوامل الخارجية في أنتشار وتمدد المليشيات المسلحة ؟

2. ماهي العوامل والأسباب الداخلية التي تؤدي لصنع المليشيات المسلحة ؟

3. هل الدول الأفريقية رهينة للديون الخارجية ؟

المفاهيم والتعريفات :

مليشيا : (أسم) الجمع مليشيات , وهي جماعة مكونة من مواطنين مسلحين تقوم بتدريبات عسكرية لمواجهة حالات الطوارئ وهي غالباً ما تكون في البلدان التي لا تملك جيشاً نظامياً وتنتمي الي طائفة من الطوائف أو قبيلة من القبائل . (حسن,1980, ص 344) .

المليشيات المسلحة :

هي تنظيم مسلح وجيش تشكله عادة قوات غير نظامية من مواطنين يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات , بعكس مقاتلي الجيوش النظامية الجنود المحترفين ,أو قد يكونون من ناحية تاريخية مقاتلين ينتمون لطبقات مثل الساموراي والفرسان ومع بداية القرن العشرين ظهرت مليشيات يمكن اعتبار أعضائها مقاتلون محترفون مع بقاء حالتهم كمقاتلين (وقت جزئي أو عند الحاجة فقط) وكذلك قد تكون المليشيا المسلحة قوات دفاعية يقع تشكيلها من طرف سلطات أو مواطني منطقة سكنية أو جغرافية محددة في إطار جهوي أو ديني وقد تكون مدعومة أو معاقبة من السلطات . (علاء , 2022, ص55) .

المليشيات المسلحة (التعريف الإجرائي):

نعني بالمليشيات المسلحة في إطار هذه الورقة تلك المجموعات المسلحة والجيوش الغير نظامية في قارة أفريقيا والتي غالبا ما يتم تكوينها من الأنظمة الشمولية لبلدان أفريقيا أو تمولها وتدعمها دول خارجية بغرض زعزعة الأمن والاستقرار ونهب الموارد والثروات .

قارة أفريقيا:

هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان , تأتي في المرتبة الثانية بعد قارة آسيا تبلغ مساحتها 2(30.) مليون كيلومتر مربع وتتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة وهي تغطي (6%) من أجمالي مساحة سطح الأرض وتشغل (20.4%) من أجمالي مساحة اليابسة ويبلغ عدد سكانها في عام 2016م حوالي216.1 مليار نسمة . وهي غنية بالمياه والذهب والنحاس والفضة والبترول وغيرها من الموارد . (فهمي , 2018, ص4).

العوامل الخارجية (التعريف الإجرائي):

نعني بالعوامل الخارجية في إطار هذه الورقة الي تلك الدول الخارجية التي تدعم وتمول وترعي المليشيات المسلحة في أفريقيا بهدف السيطرة والتحكم في تلك الدول واستغلال مواردها الاقتصادية وتهريبها للخارج والاستفادة منها في المشاريع الصناعية والتكنولوجية بما يقوي من نمو اقتصادها وإغراق الدول الأفريقية في ديون لا تستطيع سدادها بغرض التحكم في قرارها السياسي ومصيرها الوطني من التحرر من سياسة التبعية .

النظريات المفسرة :

نظرية الوكالة كمدخل مفسر للمليشيات المسلحة :

تتعدد المداخل الساعية الي فهم ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول بوجه عام والمليشيات بوجه خاص , وفي هذا الإطار تبرز نظرية الوكالة كأحدي مداخل الفهم التي اكتسبت

أهمية كبيرة في أدبيات العلوم السياسية لاسيما في تحليل المليشيات المسلحة وتأسيسا علي ما سبق تسعي هذه الورقة الي توظيف نظرية الوكالة كمدخل لفهم ظاهرة المليشيات المسلحة في أفريقيا . (رمضان، 2020،ص13).

تعريف نظرية الوكالة ومقوماتها الأساسية: (Agency Relationship) :

تعتبر علاقات الوكالة واحدة من أقدم أشكال العلاقات أو وسائط التفاعل الاجتماعي فهي علاقة تنشأ بين طرفين أو أكثر يقوم فيها الطرف الأول أو ما يسمي بـ(الوكيل) بأداء مهام نيابة عن الطرف الثاني أو ما يسمي ب(الراعي) وهو ما يتطلب تفويضا من الطرف الثاني لبعض سلطات أتخاذ القرار , وبهذا المعني فإن التفاعلات الاجتماعية تعبر بشكل ما عن مجموعة من الترتيبات التعاقدية يمكن رؤيتها علي مختلف المستويات وتحمل في طياتها عناصر علاقة الوكالة , وقد ظهرت الحاجة الي تطوير إطار نظري يناقش أبعاد علاقة الوكالة تلك في مختلف المجالات , وقد ظهرت نظرية الوكالة في حقل الاقتصاد في بداية السبعينيات من القرن العشرين ثم سرعان ما وجدت تطبيقات لها في حقول علمية أخري كالقانون والإدارة وعلم الاجتماع وعلم السياسة .. ويعد (ميللر) من أبرز المنظرين الذين نقلوا نظرية الوكالة الي حقل العلوم السياسية في محاولة لتطبيق النظرية ومعرفة ما تنطوي علية من إشكاليات وما يمكن تطويره .(جمعة،2015,ص 55).

لتصبح النظرية أكثر ملاءمة لتفسير الظواهر السياسية وعلي الرغم من العديد من الدراسات أشارت الي نظرية الوكالة كإطار تحليلي مفسر للظواهر السياسية إلا أن عدداً قليلاً فقط من الدراسات قامت بتطبيق النظرية بدقة . وقد تركزت الدراسات التي استخدمت الوكالة كإطار تحليلي في حقل الدراسات السياسية الأمريكية وبالتحديد حول علاقة الكونجرس بالبيروقراطية كذلك طبقت النظرية في دراسة ظاهرة الفساد التي ينظر إليها باعتبارها شكل من أشكال التضحية بمصالح الراعي لتحقيق مصلحة الوكيل , أو باعتبارها نمط من أنماط انتهاك المبادئ التي تحدد سلوك الوكيل , وفي العلاقات الدولية تم تطبيق نظرية الوكالة لدراسة المنظمات الدولية والدور الذي تلعبه كوكيل (ممثل) للدول الأعضاء فيها فضلاً عن استخدامها لدراسة دور المنظمات متعددة الأطراف كوكيل عن الدول المتقدمة في توزيع المساعدات التنموية لاسيما في ضوء تشكيك البعض في مصداقية المساعدات الثنائية والتي غالباً ما تكون مرتبطة بشكل من أشكال المشروطات السياسية , فضلاً عن ذلك وجدت نظرية الوكالة تطبيقات عدة لها في حقل دراسات الصراع والسلام لدراسة حروب الوكالة والتدخل الإنساني ودور المليشيات المسلحة وأخير دراسة الحروب والإرهاب .(بشير، عام 2013,ص 33). وفي نظرية الوكالة تم تطوير ما يعرف بنموذج الراعي الوكيل:principal Agent mode والذي تحددت أبرز سماته وافتراضاته الأساسية في أربعة محاور أساسية أولها أفعال الوكيل تؤثر في رفاهة الراعي أو بعبارة أخري فإن الراعي يتوقع مردود ما من وراء أداء الوكيل للمهام المؤكلة إليه , ثانيا أن ثمة تباين في المعلومات المتاحة لدي كل من الوكيل والراعي فبينما يمكن للراعي معرفة وتقييم مخرجات عمل الوكيل إلا أنه لا يستطيع مراقبة سلوك هذا الأخير أثناء تأديته لمهامه . ثالثاً أن ثمة تباين في تفضيلات كل من الراعي والوكيل فالوكيل يريد الحصول علي

المقابل من دون الاضطلاع بالمهام التي كلف بها أو تنفيذها بأقل مجهود ممكن وفي المقابل يسعي الراعي تعظيم العائد بأقل مقابل ممكن فضلآ عن ذلك فإن تفضيلات الراعي قد تكون مكلفة للوكيل ومن ثم يظهر لدي الأخير ميلآ الي التنصل من المسئولية كما قد يتبني كل من الوكيل والراعي مواقف مغايرة فيما يتعلق بتحمل المخاطرة , رابعآ ,تقع مبادرة عقد الوكالة بالكلية علي كاهل الراعي الذي يصيغ عقد الوكالة وشروطها وهو الذي يحدد نوع الحوافز التي يتلقاها الوكيل وهو الذي يمتلك القوة التفاوضية المطلقة في مواجهة الوكيل الذي ليس له خيار سوي قبول العقد المصاغ أو رفضة.(أحمد ،عام 2023,ص 18).

تأسيسا علي هذه الافتراضات قدمت نظرية الوكالة مدخلا جديدا لفهم بعض الظواهر السياسية غير إنه ومع تطبيق مقولات النظرية لفهم هذه الظواهر بات من الواضح أن بعضا من الفروض الجامدة التي تضمنتها النظرية في بعدها الاقتصادي تحتاج الي مراجعة نقدية , ويأتي افتراض وجود وكيل واحد وراعي واحد في علاقة الوكالة علي رأس الافتراضات التي حظت بانتقاد كبير من علماء السياسة الذين رأوا أن بنية النظم السياسية وطبيعة الظواهر السياسية أكثر تعقيدا فالنظام السياسي هو عبارة عن شبكة معقدة من علاقات الوكالة تلعب فيها الأطراف المختلفة إما دور الراعي أو الوكيل أو كليهما فيكون الوكيل في علاقة ما راعيا في علاقة أخري وهكذا سلسلة من العلاقات الهيراركية وأن هذه الشبكة تتضمن عدد كبير من الفاعلين يتعدى التبسيط في النظرية الأساسية القاضي بوجود راعي وحيد ووكيل وحيد , ومن هنا كان لزاما تطوير النظرية لتطرح سيناريوهات مختلفة تتماشي مع الظاهرة السياسية ومن ثم أصبح الحديث عن تعدد الرعاة وتعدد الوكلاء بل والأشكال المختلفة التي قد يتخذها هذا التعدد فثمة علاقات للوكالة يكون للراعي فيها أكثر من وكيل , وعلي العكس قد يخدم الوكيل الواحد أكثر من راعي وهنا تبرز مشكلات من قبيل التنافس بين الوكلاء وبعضهم البعض من ناحية والرعاة وبعضهم البعض من ناحية أخري وقد يكون هذا التنافس أكثر عمقا من التنافس بين الراعي والوكيل علي النحو الذي افترضته النظرية الكلاسيكية للوكالة , كما تبرز إشكالية كيفية قيام الوكيل بالتوفيق بين الرعاة الذين قد يملكون تفضيلات مختلفة وكيف يختار الوكيل الهدف (الأهداف) التي يحققها إذا ما كان تحقيق أحدها يضر بالآخر .. وفيما يتعلق بطبيعة الفاعلين الأساسيين في علاقة الوكالة فقد تطور المشهد تطورا جذريا مع تحولات النظام الدولي وتعدد فاعلية فلم يعد الأمر يقتصر علي الدول أو من يحملون سمة الشخصية القانونية الدولية من دول ومنظمات إقليمية ودولية بل تعدي الأمر العديد من الفاعلين الأخرين كحركات التمرد والمليشيات المسلحة الذين تستخدمهم الأنظمة كوكلاء لممارسة العنف في الصراعات الأهلية .(جودة ،2015,ص 65).

نظرية الوكالة والمليشيات المسلحة :

أدي تصاعد الصراعات المسلحة في أفريقيا والعديد من المناطق الي أنتشار أنماط مختلفة مما بات يعرف ب(الوكلاء الميليشياويين) والذين يمكن اعتبارهم جزءآ من الوكلاء الأمنيين أو أحد أنماط الفاعلين المسلحين من غير الدولة علي غرار المرتزقة وشركات الأمن الخاصة , وتعرف المليشيات

بأنها جماعات مسلحة تمتلك قدرا من التنظيم ولكنها ليست تابعة للمؤسسات الأمنية الوطنية (النظامية) سواء كانت للشرطة أم الجيش وتستخدم هذه الجماعات العنف المادي أو النفسي بشكل جماعي من أجل تحقيق أهدافها وأهداف رعاتها , وتتخذ المليشيات في هذا الإطار أنماطاً متنوعة منها مليشيات الدفاع الذاتي القوات الرديفة أو الموازية قوات دفاع المدينة وغيرها من الأنماط , وإذا نظرنا الي المليشيات باعتبارها تمثل الوكلاء فعلي الطرف الآخر من علاقة الراعي ,الوكيل يقف الرعاة وهنا تثور العديد من التساؤلات حول ماهية هؤلاء الرعاة فضلآ عن الأسباب التي تدفعهم الي الاعتماد علي المليشيات المسلحة في مناطق الصراعات ويأخذ رعاة المليشيات أشكالآ عدة ولعل أبرزها هي الدول إذ تتعامل الحكومات والدول مع المليشيات بمختلف أشكالها وقد رصدت قاعدة بيانات المليشيات الموالية للحكومات ما يزيد عن ثلاثمائة وثلاثين ميليشيا مرتبطة بالحكومات في الفترة ما بين عام 1990ـ2024م في مختلف مناطق الصراعات في أفريقيا , وثمة العديد من الأسباب والعوامل التي تبرر لجوء الدول الي المليشيات المسلحة منها علي سبيل المثال فشل الدولة في توفير الأمن لمواطنيها فضلآ عن فشلها في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة كحركات التمرد والجماعات الإرهابية أو محاولات الانقلابات العسكرية مما يجعلها تلجأ للمليشيات كطرف داعم لمواجهة هذه التهديدات ومن أمثلة المليشيات التي أنشئت لهذا الهدف مليشيات كماجور في سيراليون والتي نشأت نتيجة لعسكرة الشبكات الاجتماعية الموجودة بالفعل في أوساط مجتمعات الصيادين وكنوع من الاستجابة القاعدية للهجمات التي شنتها الجبهة الموحدة الثورية -Revolutionary unit ed Front (مرجع سابق، ص77).

علي المدنيين إضافة الي ذلك قد تلجأ الدول الي المليشيات للاستفادة من معرفتها المحلية للمجتمعات التي تنشط بها وهي ميزة نسبية قد لا تتمتع بها القوات النظامية وأخيرآ قد تلجأ الدول للمليشيات المسلحة حتي يمكنها التنصل من المسئولية والتهرب من المساءلة لاسيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الأنسان التي قد ترتكبها المليشيات المسلحة ضد المدنيين . وتتباين طبيعة الروابط بين الحكومات والمليشيات الموالية لها بين روابط غير رسمية وأخري شبة رسمية وفي كلا الحالتين تحرص الدول علي الإبقاء علي روابطها مع المليشيات سرية وغير معلنة وبدورها تأخذ هذه الروابط أشكالا عدة بدءا من مشاركة المعلومات وتقديم التمويل وتجهيز وإعداد وتدريب المليشيات وأخيرا إشراكها الفعلي في العمليات القتالية . بيد أن الدول ليست هي الشكل الوحيد من أشكال الرعاة في علاقة الوكالة تلك إذ يمكن لفواعل أخري مثل المجتمعات المحلية ناهيك عن شبكات رجال الأعمال بل وجماعات المتمردين أن ترعي المليشيات المسلحة وكذلك الرعاة الخارجين كشكل من علاقات الوكالة فهي لها دور في تأهيل وتدريب ودعم المليشيات المسلحة عن طريق وكلاء من داخل حكوماتهم المحلية أو عن طريق المعارضين لتلك الحكومات ولكن في الغالب يكون شكل الدعم بطريقة غير مباشرة بين الرعاة في الخارج والوكلاء في الداخل الذين يغذون هذه المليشيات المسلحة .(هلال، عام 2018,ص25).

أبرز مطالب الحركات المسلحة في أفريقيا :

هناك مئات الحركات المسلحة في القارة الأفريقية التي برز معظمها خلال العشرين عام الماضية , تنشط تحت يافطات ومطالب مختلفة منها السياسية والايدلوجية والعرقية وغيرها , تتمركز هذه الحركات بالأساس في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والبحيرات الكبرى ودول شرق أفريقيا ولديها مطالب أيدولوجية وتعد هذه المليشيات التي تتبني مطالب ايدلوجية الأكثر شراسة من خلال الهجمات المستمرة التي تشنها ضد المدنيين وقوات الأمن . (مرجع سابق ،ص 30). وفي شمال أفريقيا نجد, جماعة أنصار بيت المقدس التي تنشط في سيناء المصرية وتواجه حملة عسكرية واسعة منذ سبتمبر / أيلول 2013م , كذلك تنظيم داعش نجح في التوسع في القارة الأفريقية منذ سنوات وركز علي معقلين أساسيين سرت (غرب) ودرنة (شرق). في ليبيا ومنذ عام 2013م شن متشددون موالون للتنظيم عدة هجمات استهدفت تونس, كذلك تنظيم جند الخلافة الناشط في الجزائر أنشق عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عام 2014م ليعلن ولاءه لداعش , وفي مايو/ أيار 2015م أعلن الجيش الجزائري استئصاله لهذه الجماعة إلا أن مراقبين يؤكدون وجود خلايا نائمة تابعة له . (chauzal 2015)

أما في مالي , يوجد تنظيمين رئيسيين ينشطان تحت يافطات ايدلوجية هما : تنظيم أنصار الدين الذي يستهدف بشكل مستمر القوات الفرنسية والأممية المتواجدة في البلاد , بالإضافة الي القاعدة في المغرب الإسلامي التي تعتبر الأكثر نفوذا بعد أن أعلن نواياه التوسعية في منطقة الساحل عبر الهجمات الأخيرة التي أستهدف العاصمة المالية باماكو والعاصمة البوركينية واغادوغو وأبيدجان العاصمة الاقتصادية لكوت ديفوار, وتتفرع مجموعات مسلحة أخري عن تنظيمي أنصار الدين والقاعدة ومثل جماعة المرابطين الموالية لتنظيم القاعدة ,كذلك تنظيم بوكو حرام الذي ينشط منذ سنوات في نيجيريا أمتد في منطقة حوض بحيرة تشاد ويشن هجمات مستمرة ضد المدنيين من خلال التوغلات المستمرة والهجمات الانتحارية .وخلال الفترة الأخيرة تصدت قوة مشتركة متعددة الجنسيات لهذا التنظيم الذي بايع داعش منذ مارس /آذار عام 2015م وألحقت به أضرار جسيمة . حركة الشباب الصومالية نشأت عام 2006م عقب اجتياح إثيوبيا للصومال , توالي تنظيم القاعدة منذ عام 2010م إلا أن بعض قادته بايعوا داعش , وفي 2أبريل /نيسان 2015م أستهدف الشباب جامعة غارسيا في كينيا ما أودي بحياة 125شخصا من بينهم 142 طالبا .(الشيخ، عام 2022ص17).

مطالب سياسية :

تنادي بعض المليشيات المسلحة شمالي مالي , وفي ليبيا والسودان وإفريقيا الوسطي ومنطقة البحيرات الكبرى بالحكم الذاتي. وفي مالي مازالت عملية السلام تشق طريقها بين الحكومة والفصائل السياسية المسلحة وحتي أعمال العنف خلال الأشهر الأخيرة شنت أغلبها الجماعات الايدلوجية السياسية , يوجد ائتلافين رئيسيين من الجماعات السياسية المسلحة وهما: تنسيقية حركات أزواد , الذي يطالب بحكم ذاتي في المنطقة الشمالية من البلاد , وائتلاف موال للحكومة يدافع عن وحدة مالي .(مرجع سابق ص 18). وفي السودان , جماعات مسلحة تنادي وتحارب من أجل الاستقلال أو

الحكم الذاتي في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان . وفي أفريقيا الوسطي تنشط مليشيات الأنتي بالاكا والسيليكا المتهمة بالتورط في الأزمة الطائفية التي عصفت بالبلاد مسفرة عن مقتل المئات وتشريد الآلاف , وتعد منطقة البحيرات الكبرى أكبر تجمع للجماعات المتمردة في إفريقيا (نحو 80 مجموعة مسلحة وفق مصادر متطابقة) يتمركز معظمهم شرقي الكونغو الديموقراطية , إلا أن عددا قليلا منهم يتمسك بمطالبة السياسية البحتة , علي غرار القوات الديموقراطية لتحرير روندا المناهضة للرئيس الرواندي بول كاغامي . وفي بورندي ظهرت أربعة جماعات متمردة خلال الأشهر الأخيرة , تهدف للإطاحة بالرئيس البورندي بيير نكورونزيزا , وتحمل هذه الجماعات المسلحة مسئولية الأزمة للسلطات المحلية . وفي المقابل تتقاطع المطالب العرقية والسياسية والقبلية في ليبيا التي تضم عدة مليشيات مسلحة تشكلت مباشرة إثر سقوط نظام الرئيس الليبي معمر القذافي وتساهم هذه المليشيات في عدم استقرار الوضع الأمني في البلاد . (نصر الدين ،عام 2014, ص43)

مطالب عرقية :

تتواجد أغلب هذه المجموعات شرقي الكونغو الديموقراطية من بينهم حركة مبوروروا المتمردة التي تضم عدد من مربي الماشية القادمون من جنوب السودان وتشن الحركة هجمات عنيفة ضد السكان للسيطرة علي المزارع ,وفي المقابل مثل معظم جماعات الدفاع الذاتي تحارب حركة ماي ماي التنظيمات الأجنبية المسلحة من رواندا وأوغندا التي تستهدف المدنيين في الكونغو الديموقراطية , وفي إقليم أيتوري تعارض الحركة مشروع يهدف الي حماية حيوان (أوكابي) المهدد بالانقراض من خلال شن هجمات متفرقة علي موقع المحمية البيئية في المنطقة , وتنشط جماعات مسلحة أخري في الكونغو الديموقراطية من أجل المصالح الخاصة إذ تطالب بإعادة إدماجهم في الجيش الكونغولي مثل , الجبهة الوطنية المقاومة في إيتوري وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة .(الفاتح، عام ،2012،ص23).

تحليل مطالب المليشيات :

نلاحظ أن معظم مطالب المليشيات تمحورت في المطالب السياسية والايدلوجية والعرقية وهي مطالب ترفعها كشعارات فقط لكن في حقيقة الأمر أنها تسعي لتحقيق مصالحها هي , وليست تحقيق أمال وغايات الجهات التي تدعي تمثيلها أو الدفاع عنها , وهي مستفيدة من استمرار القتال لان ذلك يمنحها الاستمرارية في تلقي الدعم المستمر من الجهات التي تدعمها خاصة المليشيات المدعومة من الحكومات أو الجيوش النظامية التي وصلت للسطلة عن طريق الانقلابات العسكرية فبقاء هذه الحكومات مرهون باستمرار المليشيات واستمرار الصراعات , لكن في نفس الوقت الحكومات التي تدعم المليشيات تتبرأ منها في حالة قيامها بانتهاكات لحقوق الأنسان وزعزعة الأمن الإقليمي والعالمي لكي تحسن من صورتها أمام العالم , لذلك ستظل هذه المطالب التي ترفعها هذه المليشيات مجرد شعارات تستثمر فيها لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة.

أهم المليشيات المسلحة في أفريقيا والعوامل الداخلية التي أدت لا نشاؤها:

حركة الشباب الصومالي:

لها أسماء عديدة مثل , حركة الشباب المجاهدين , حركة الشباب الإسلامي والشباب الجهادي , انفصلت عن أتحاد المحاكم الإسلامية وأعلنت عن سعيها لإقامة دولة إسلامية ثم أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في عام 2020م وشنت حرباً ضد الحكومة الصومالية وحلفائها في الداخل والخارج , صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006م ضمن قائمة المنظمات الإرهابية التي تشكل تهديدا للأمن العالمي . (مارن، عام 2021م، ص16).

ما قبل التأسيس :

أتسم الوضع السياسي في الصومال في ثمانينيات القرن الماضي بالتوتر , بعد شن اعتقالات شملت علماء وقادة العمل الإسلامي في البلاد منهم , عبدالعزيز فارح أحد قيادات حركة الاتحاد الإسلامي , وحسن طاهر أويس أحد قيادات الجهاديين , والعقيد السابق في الجيش الصومالي , وتسبب ذلك في خلق صراعات داخل التيار السلفي في الصومال . جعلته ينقسم الي تيارين : إحداهما يدعو لحمل السلاح والآخر يعارض حمل السلاح , وبعد انهيار الحكومة حمل الاتحاد الإسلامي السلاح برئاسة عبدالعزيز فارح , وبدأ تدريب أعضاءه بعد إنشاء معسكرات في أنحاء الصومال ودخل في معارك محتدمة , حيث رأي قادة الاتحاد أن المشكلة الصومالية لن تحل إلا بحمل السلاح في عام 1996م قرر قادة الاتحاد ترك السلاح والتركيز علي العمل الدعوي وبناءآ علي ذلك تم تغيير أسم الحركة الي جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة , لكن الفكر الجهادي كان مترسخا بعقول شباب الحركة الذين رفضوا ترك السلاح , فقرر عدة مجموعات مواصلة العمل العسكري ورفضوا الانصياع للقادة وبقيت هذه الجماعات متمردة تحت مظلة الجماعة , وإحدى هذه المجموعات برزت وعرفت فيما بعد باسم (حركة الشباب الجهادي) ثم بعد ذلك قرر التيار الجهادي الانفصال عن جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة , لكثرة الضغوط التي تعرضوا لها من قادتها الذين أصر علي التخلص من كل آثار حقبة الاتحاد الأسلمي , وعلي أثر انفصالهم كونوا كياناً خاصاً بهم . (السر ،عام 2023،ص44). وفي اجتماع مقديشو عام 1997م قرر عدد من الجهاديين الاستعداد للمرحلة القادمة من33خلال التسلح وابتعاث مئات الشباب الي أف266انستان لتلقي التدريبات العسكرية اللازمة . (خالد، عام2020,ص23).

النشأة والتأسيس:

تأسست حركة الشباب الصومالية الي عام 2004م , لكن أول ظهور علني لأسم حركة الشباب المجاهدين كان في عام 2006م وبدأ نشاطها الكثيف وتداول أسمها في الأعلام بعد عام من ذلك .. ظلت الحركة توصف في البداية بأنها أحد الذراع العسكري لما عرف باتحاد المحاكم الإسلامية (تحالف من عدة تنظيمات إسلامية). خاصة في فترة استيلاء المحاكم علي أكثرية أراضي الجنوب الصومالي في النصف الثاني من عام 2006م وكان للشباب المجاهدين نفوذ قوي في المحاكم الإسلامية, حيث كانت معظم المليشيات المسلحة التابعة للمحاكم الإسلامية تحت قيادات عسكرية

مـن الشـباب المجاهديـن , كان أمـير حركـة الشـباب مختـار أبـو الزبـير يشـغل آنـذاك منصـب الأمـين العـام للمكتـب التنفيـذي لأتحـاد المحاكـم الإسـلامية , وكان في العاصمـة مقديشـو معسـكر لتجنيـد المقاتلـين الجـدد وتدريبهـم في أفغانسـتان .(الخـير، 2020, ص67).

كانـت هزيمـة المحاكـم أمـام مسـلحي الحكومـة الصوماليـة المؤقتـة المدعومـة مـن طـرف الجيـش الأثيـوبي وانسـحاب قياداتهـا خـارج الصومـال , وتحالفهـا مـع المعارضـة الصوماليـة في مؤتمـر أسـمرا المنعقـد في سـبتمبر/أيلول 2007م مـن أكـبر الأسـباب وراء انشـقاق حركـة الشـباب الصوماليـة عـن المحاكـم متهمـة إياهـا بالتحالـف مـع العلمانيـين والتخلـي عـن الجهـاد في سـبيل اللـه. (كامـل، عـام 2015،ص30)

الفكر والايدلوجيا :

تتبنـي حركـة الشـباب الصومـالي التوجـه السـلفي الجهـادي , وتهـدف الي إقامـة دولـة إسـلامية , وتحـارب بشـكل أسـاسي الوجـود الغـربي والأفريقـي الأجنبـي في الصومـال , وتقاتـل قـوات الجيـش الصومـالي ومسـؤولي الحكومـة بصفتهـم عمـلاء للمحتلـين كـما تقـول الحركـة , تأثـر الحركـة بتاريـخ الصومـال القديـم مـع السـلفية التـي جـاء في شـكلين , سـلفية علميـة دعويـة , وسـلفية جهاديـة , وتشـكل فكرهـا الجهـادي بعـد دعـوات تحريـر أفغانسـتان مـن المحتـل الـروسي فشـارك فيهـا الصوماليـين ,الذيـن عـادوا بعـد ذلـك الي الصومـال حاملـين معهـم الفكـر الجهـادي وتـم تأسـيس حركـة الشـباب.(أدم,2015 ,ص56).

الأعلام والرموز :

مـن أهـم قيـادات ورمـوز حركـة الشـباب الصومـالي , عمـر شـفيق همامـي (أبـو منصـور الأمريـكي) . دخـل هـماي الي الصومـال في أواخـر عـام 2006م لمنـاصرة أتحـاد المحاكـم الإسـلامية الـذي يقاتـل القـوات الإثيوبيـة التـي اجتاحـت الصومـال , غـير أنـه أنتقـل الي القتـال في صفـوف حركـة الشـباب المجاهديـن منـذ عـام 2007م قبـل أن يختلـف معهـا وتغتالـه في عـام 2013م . كذلـك أحمـد عبـدي غـودان (مختـار أبـو الزبـير) ولـد أمـير حركـة الشـباب المجاهديـن أحمـد عبـدي المعـروف داخـل الحركـة باسـم الشـيخ مختـار عبدالرحمـن أبـو الزبـير في هارغيسـا عاصمـة إقليـم أرض الصومـال الـذي انفصالـه عـن الصومـال عـام 1991م أسـس أبـو الزبـير تنظيـم حركـة الشـباب المجاهديـن وأعلـن أنـه يسـعي لتطبيـق الشريعـة الإسـلامية في العـالم إلا أن صيتـه ذاع بعـد إختيـار الحركـة لـه رئيسـاً عـام 2007م (رضـوان، عـام 2017،ص14).

تحليل النموذج الصومالي :

يعـد نمـوذج المليشـيات الصوماليـة الأكـثر تعقيـدا مـن بـين المليشـيات الأفريقيـة الأخـرى حيـث أنـه يسـيطر عليـة الفكـر الجهـادي المتمثـل في مليشـيا أتحـاد المحاكـم الإسـلامية ومليشـيا حركـة الشـباب الصومـالي والانشـقاقات التـي حدثـت في داخلهـا نتيجـة للـرؤي المختلفـة في طريقـة العمـل السـياسي , تيـار يـري المواجهـة العسـكرية وحمـل السـلاح ضـد الحكومـة الانتقاليـة وتيـار يـري بنـاء القواعـد الشـعبية عـن طريـق الدعـوة والحـوار , فـبرز التيـار الأكـثر تطرفـا مـن مليشـيا أتحـاد المحاكـم الإسـلامية ومليشـيا حركـة الشـباب التـي بددورهـا أعلنـت الجهـاد وإقامـة الدولـة الإسـلامية في الصومـال وأعلنـت

دعمها لتنظيم القاعدة وأرسلت عددا من الشباب المقاتلين لديها الي أفغانستان للقتال الي جانب تنظيم القاعدة ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية أن تصنفها مليشيا إرهابية , هذا الوضع خلق نوع من التشرذم والتأزم في الصومال وأنتج بعد ذلك أكثر من 50 مليشيا كل مليشيا لديها مطالبها ومبرراتها للقتال وهو ما أدي الي انهيار الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الصومال .

مليشيات الدفاع الذاتي :

علي الرغم من أن عدد مليشيات الدفاع الذاتي شهد طفرة في السنوات التي أعقبت أزمة مالي في عام 2012م الي أن وجودها في الدولة يرجع الي ما قبل ذلك تحديدآ الي بداية التسعينيات إبان تمرد الطوارق الأول حيث لجأت الحكومة الي تشجيع المليشيات المجتمعية لدعم القوات النظامية بما يخدم مصالح الأخيرة مستفيدة من معرفة هذه المليشيات بجغرافية الإقليم , وكذا معرفتها بالتفاعلات المحلية وفي هذه المرحلة تلاقت أهداف الدولة مع أهداف المجتمعات المحلية من , السولجاي والفلان والبيلا والبوزو الذين أصبحوا أكثر انتقادا لجماعات الطوارق المتمردة وأكثر رفضآ لدورهم كممثلين لمظالم كافة المجتمعات في الإقليم الشمالي . ومن أمثلة المليشيات التي ظهرت في هذه الفترة مليشيات جاندا كوي , والتي تعني بالغة المحلية (أسياد الأرض) وقد تشكلت هذة المليشيا بالأساس من جماعة سونجاي لمقاومة الهجمات التي تتعرض الجماعات المستقرة شبة البدوية , المنتمين الي أثنيتي سونجاي وفلان علي يد الرعاة ذوي البشرة الفاتحة المنتمين بالأساس الي الطوارق والعرب والموريتانيين , والذين يشار إليهم في مالي باعتبارهم (البيض). الأمر الذي حول الصراع بين الطرفين الي صراع عرقي وأثني وقد أستفادت هذه المليشيات من الدعم غير المباشر من قبل الدولة في صورة أسلحة وأموال للمقاتلين وقد أتاح هذا الدعم للدولة التدخل في الصراع دون توريط الجيش بصورة مباشرة ورسمية , وقد تم حل مليشيا جاندا كوي في عام 1996م ومنح مقاتليها العفو وأدمجو في صفوف القوات النظامية , غير أنه في عام 2009م ظهرت جماعة أخري حملت أسم جاندا إيزو والتي تعني بالغة المحلية (أبناء الأرض) لتشكل إستمراراً لجاندا كوي , وقد هدفت الي توفير الدفاع الذاتي لجماعة سونجاي من ناحية وردع المليشيات المجتمعية من ناحية ثانية , بيد أن تمرد الطوارق في عام 2012م وما أسفرت عنة من انكشاف للقدرات المحدودة للجيش المالي مثل تحولا جذريا في خريطة مليشيا الدفاع الذاتي إذ سرعان ما لجأت الدولة الي إحياء مليشيا جاندا كوي وجاندا إيزو لتعزيز القوات المالية التي بدأت عاجزة عن مواجهة متمردي الطوارق لتتلاقي بذلك مرة أخري أهداف الدولة مع أهداف المجتمعات المحلية لاسيما سونجاي الذين تمسكوا بالسلامة الإقليمية لدولة مالي والي جانب إحياء المليشيات القديمة , تشكلت مليشيات جديدة إذ تم تشكيل مليشيا (دان نا أمباسو) في نهاية عام 2016م والتي تعني بالغة المحلية الصيادون الواثقون من الرب واستندت في تكوينها علي جماعة الدجون الأثنية كما تم تشكيل مليشيا (دونسو) من جماعة البامبرا الأثنية ومن أواسط الفلان وفضلا عن ذلك تم تشكيل مليشيا (سيكو بوللي) والتي حملت أسم مؤسسها وهو أحد رجال الأعمال وقد أخذت جميع هذه المليشيات علي عاتقها مهمة الدفاع عن جماعاتها الأثنية , وإقرار

وإنفاذ القانون في مناطق سيطرتها إضافة الي تقديم المساعدة للجيش المالي في مواجهة متمردي الطوارق والجماعات الجهادية وقد شكلت العديد من مليشيات الدفاع الذاتي تحالفا فيما بينها بهدف شن هجمات علي الطوارق والجماعات الإرهابية في الشمال واسترداد المناطق التي سيطرت عليها هذه الأطراف . (مرجع سابق , ص88). وتبدو خريطة الدفاع الذاتي في مالي أكثر تعقيدا إذا ما أضفنا إليها المليشيات التي أسسها العرب والطوارق الرافضين لمشروع انفصال الشمال وإقامة دولة أزواد, إذ سعي هؤلاء مدفوعين بخوفهم من العنف السياسي الذي قد يواجهونه من الجماعات الاثنية الأخرى الرافضة لمسمي الطوارق الانفصالي الي تشكيل جماعات خاصة بهم حملت أسم (جاتيا). وتكشف مليشيا جاتيا عن التنوع والدوافع وراء إنشاء جماعات الدفاع الذاتي , فإلي جانب توفير الحماية تسعي المكونات الاجتماعية المتخلفة الي أن يكون لها , حضور وتمثيل في مفاوضات السلام وفي هذا الإطار يمكن للجماعات استخدام مليشيات الدفاع الذاتي كورقة ضغط للحصول علي الموارد المخصصة لنزع السلاح والدمج وإعادة التأهيل كما يمكن لها من خلال المشاركة في مفاوضات السلام أن تتقاسم عوائد ومكتسبات السلام مع غيرها من الجماعات المسلحة .(عبد السلام عام2020ص45). وفي هذا السياق تعتبر مليشيات جاتيا حالة دالة في هذا الشأن في حين أكد مؤسسوها بأنها نشأت مدفوعة برغبتها في حماية العرب والطوارق غير المؤيدين للانفصاليين , وأنها ليست جزءآ من الحركات التي رفعت السلاح ضد الحكومة مطالبة بالانفصال أو بنظام فيدرالي فإن تصريحات مسئوليها كشفت عن دوافع ذاتية تمثلت في رغبة المجموعة أن يتاح لها معقد في المفاوضات بين الحكومة ومختلف الجماعات المسلحة , إذا صرح سكرتير الحركة بأن الجماعات المسلحة هي فقط التي تم منحها مقاعد في المفاوضات مع الحكومة .(مرجع سابق ص46).

وينطبق ذات المنطق علي جماعات الدفاع الذاتي التي شكلتها جماعات الفلان في وسط مالي , فعلي خلفية استبعاد الفلان من مباحثات السلام التي جرت في الجزائر عام 2014م وحتي فبراير 2015م علي خلفية تمثيلهم المحدود نسبة الي الجماعات المسلحة التي وقعت اتفاقية واجادوجو في عام 2013م وياماكو 2015م ساد شعور في أواسط الفلان أن السلام يتم بناؤه من دونهم بل ربما يتم بناؤه ضدهم , وتكرست لديهم القناعة أن حمل السلاح هو الضمانة لوضع الجماعات في دائرة الضوء ومن هنا كانت الدعوات لتأسيس جماعات الدفاع الذاتي , وفي هذا السياق يمكن فهم تحركات النخب الفلانية للحصول علي دعم السلطات الحكومية لإنشاء مليشيات الدفاع الذاتي , ففي ماسينا علي سبيل المثال واصل قادة الفلان اجتماعاتهم لجمع التبرعات اللازمة لتمويل وتعبئة وتجنيد الشباب ولترويج الفكرة ونشر الوعي بها , داخل أواسط النخبة في باماكو كما توجه وفد من الزعماء القبليين الي باماكو في مايو 2015م لإقناع السلطات مليشيا الدفاع الذاتي ودورها الأمني المتصور .(خفاجة , عام 2023,ص 69). وفي النيجر , لجأت الحكومة في نيامي الي إنشاء مليشيات للدفاع الذاتي من أواسط المجتمعات المحلية , بعد ما أدي اعتمادها علي المليشيات الاثنية المالية الي تفاقم الوضع الأمني الهش , وفي بوركينا فاسو أتبعت الحكومة نمطا مماثلا في تعبئة وتجنيد المواطنين للانضمام الي مليشيا متطوعين للدفاع عن الأرض , وتأسيسا علي ما سبق نجد تباين في

دوافع تكوين مليشيات الدفاع الذاتي خاصة من الاثنيات والجماعات التي تغذي هذه المليشيات بالمقاتلين خاصة من فئة الشباب وهو ما يفسر أن الحكومات تستخدمهم لسد الفراق الأمني وأخري تستخدم لزعزعة الاستقرار أو إسقاط لنظام قائم ويتم استنزافه حتي إسقاطه وهي إما تستخدم عن طريق وكلاء محليين ينوبون عن وكلاء خارجيين ويتم التعامل بطريقة غير مباشرة إما بطريقة التعامل مع الوكلاء بطريقة مباشرة دون وسيط الأمر الذي يفاقم ويزيد من ظاهرة المليشيات في الدول الأفريقية التي تعاني من فراغ سياسي وأمني (مرجع سابق، ص70).

السمات الأساسية لمليشيا الدفاع الذاتي :

مليشيا الدفاع الذاتي الموجودة في إقليم الساحل والصحراء تتباين بحسب علاقاتها مع الدولة من جانب وعلاقاتها مع المجتمعات المحلية من جانب آخر وكلاهما لعب دور الراعي لمليشيا الدفاع الذاتي في الإقليم , أما في ما يتعلق بالعلاقة مع الدولة فيمكن التمييز بين نمطين أساسيين هما :

أولهما مليشيا الدفاع الذاتي التي أنشأتها الدولة مباشرة بغرض مضاعفة قواتها العسكرية في التعامل مع مهددات الأمن سواء تلك النابعة من الجماعات الجهادية أو جماعات المتمردين , ويعتبرها النمط سائدا في العديد من الدول الأفريقية التي تعاني وضعا أمنيا هشا .(صلاح، عام 2018,ص33).

أما النمط الثاني , فيتمثل في المليشيات التي نشأت بمبادرات مجتمعية في الأساس ولكن مالبثت وتلقيت دعم من الحكومة أو جهات خارجية في التدريب وصرف المرتبات والدمج لا حقآ في إطار القوات النظامية , وغيرها من صور الدعم والمساندة , بيد أن هذا الدعم قد يكون مباشرآ وجليآ وقد يكون خفيآ تنكره كل من الحكومة والمليشيات تحقيقآ لأهداف وغايات خارجية معينة .(مرجع سابق، ص34). وفي بوركينا فاسو نجد نموذج مليشيا الدفاع الذاتي التي يطلق عليها أسم (المتطوعون للدفاع عن الأرض) . مثالا للمليشيات التي أنشأتها الدولة وقد ظهرت هذه المليشيات الي الوجود عام 2020م وإن كان قد سبقها مليشيات أخري ولعل إرتباطها الوثيق بالحكومة يتجلى في تصريحات الرئيس البوركيني روش كابوري والذي بارك أنشاؤها بوصفها تعبيرا عن القوة الشاملة والجامعة لكل مكونات المجتمع البوركيني مؤكدة حق كل منطقة وجماعة وطائفة دينية أن يكون لها مليشيات للدفاع الذاتي الخاصة بها بيد أن الارتباط الوثيق بالدولة ينعكس في نمط التعبئة والتجنيد الخاص بهذه المليشيات ' فعلي الرغم أنه من الناحية النظرية يمكن لأي مواطن بوركيني الانضمام الي المتطوعين للدفاع عن الأرض إلا أنه في الواقع تتم عملية الترشيح بواسطة وسطاء يتمثلون في لجنة تنمية القرية , أو رؤساء وأعيان القرية أو الإدارة المحلية للقرية بحسب الجغرافيا السياسية المحلية للقرية , أما النمط الثاني فيتمثل في المليشيات التي نشأت بمبادرات مجتمعية لأغراض الدفاع عن مجتمعاتها إما في مواجهة الجماعات الجهادية أو المتمردين أو حتي المجتمعات التي تتنافس معها في الموارد .وفي نيجيريا علي سبيل المثال تعتبر ترتيبات مليشيات الدفاع الذاتي من الممارسة الشائعة والعادية , ومن أمثلتها مجموعات الشباب التي انخرطت في مكافحة ومحاربة

جماعة بوكو حرام وتعمل بوصفها قوات شرطية مجتمعية , أما عن دوافع هؤلاء الشباب فكما عبر عنها بعضهم تمثلت في سأمهم من أستهداف بوكو حرام الأمر الذي دفعهم الي تشكيل فرق العمليات المدنية المشتركة , فقد عانت المجتمعات المحلية من عدم استجابة قوات الأمن لنداءاتهم حال وقوع هجمات من بوكو حرام وفي نفس الوقت فإن هذه القوات حال استجابتها تتعامل بعنف مع أفراد المجتمع المحلي , هذا النمط من فرق الدفاع الذاتي موجود وبكثرة في شمال نيجيريا لاسيما ولاية بورذو حيث توجد جماعات الشباب اليقظ, التي يتألف كل منها نحو 500 شاب ويطلق عليهم أسم (BOKO) حيث تتعقب هذه الجماعات بوكو حرام والي جانب الدولة والمجتمعات المحلية , قد تتدخل فواعل أخري للعب دور (الراعي) من خلال تأسيس ودعم مليشيات الدفاع الذاتي تلك . فهناك مليشيات تشكلت بدعم من من رجال الأعمال المحليين الذين تطابقت أهدافهم مع الدولة , وهنا تقدم لنا مالي حالة نموذجية أخري فقد سعي التجار العرب في شمال مالي وتحديداً في (تمبكتو , وجاوا) الي حماية مصالحهم التجارية من خلال تأسيس المليشيات وهو مالقي إستحساناً وتجاوباً من الحكومة التي سعت هي الأخرى الي تعبئة القيادات العربية لمحاربة المتمردين , وفي كل من دلتا والنيجر ومالي , انخرط القادة التقليديون والنخب السياسية المحلية بل وفي بعض الحالات الشركات المتعددة الجنسيات في تسليح الشباب وجماعات الدفاع الذاتي ليس فقط لتوفير الأمن في المنطقة ولكن أيضاً كوسيلة من وسائل تعزيز سلطتها وقواعد سلطتها في هذه المجتمعات المحلية .(كرم،عام2020,ص66). وتجدر الإشارة الي أن علاقة الحكومة بالمليشيات المجتمعية تتباين تباينا كبيرا ففي بعض الأحيان تكون هذة العلاقة وثيقة ويعبر عنها قيام عناصر من الجيش الوطني بقيادة هذه المليشيات كما هو الحال في مليشيات الدفاع الذاتي التي يمولها رجال الأعمال الماليين , من قبل دينا ولد دايا وعمر ولد أحمد والتي يقود عناصرها من الجيش الوطني المالي , وفي المقابل فثمة نماذج يحرص فيها الجانبين علي إنكار هذة العلاقة ونفيها كما هو الحال بالنسبة لمليشيا جاتيا , ويحقق هذا الإنكار يعد بمثابة تأكيد علي الطابع المستقل للميليشيا الأمر الذي من شأنة أن يضمن لها مكاناً في المفاوضات , لن تتمكن من الحصول علية إذا ثبت أن لها علاقة بالحكومة كذلك من ناحية أخري فإن سرية العلاقة بين الحكومة والمليشيات تتيح للأولي التنصل من المسئولية , لاسيما في حالة ممارسة المليشيات لأعمال عنف وانتهاكات لحقوق الأنسان.(مرجع سابق ص67).

أما السمة الثانية :

فتتمثل في الارتباط الوثيق بالجماعات الاثنية إذ ترتبط كل مليشيا من مليشيات الدفاع الذاتي بحواضن شعبية في جماعات اثنية بعينها , وهذا يجعل لديها سهولة في عملية التحشيد والتجنيد للمقاتلين لان الحاضنة الاجتماعية هي بمثابة معزز محوري للدفع بالمقاتلين وهو ما يجعلها مستمرة في ممارسة العنف وانتهاك حقوق الأنسان.(مرجع سابق، ص68).

تحليل نموذج مليشيات الدفاع الذاتي :

نجد هنالك تباين في دوافع تكوين مليشيات الدفاع الذاتي خاصة من الاثنيات والجماعات التي تغذي هذه المليشيات بالمقاتلين خاصة من فئة الشباب وهو ما يفسر أن الحكومات

تستخدمهم لسد الفراق الأمني وأخري تستخدم لزعزعة الاستقرار أو إسقاط لنظام قائم ويتم استنزافه حتي إسقاطه وهي إما تستخدم عن طريق وكلاء محليين ينوبون عن وكلاء خارجيين ويتم التعامل بطريقة غير مباشرة إما بطريقة التعامل مع الوكلاء بطريقة مباشرة دون وسيط الأمر الذي يفاقم ويزيد من ظاهرة المليشيات في الدول الأفريقية التي تعاني من فراغ سياسي وأمني, فهذه المليشيات لديها ارتباط وثيق بحواضنها الاجتماعية والشعبية علي نحو أثني وجهوي لذلك جعلها تحصل بسهولة علي تدفق المقاتلين والانضمام للقتال في صفوفها وهو ما يجعل مستمرة في استخدام العنف وارتكاب جرائم ضد الإنسانية والحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الأنسان .

أهم المليشيات في ليبيا:

الحرس الوطني الليبي :

بعد الثورة الليبية في عام 2011م علي نظام الرئيس معمر القذافي تحول الجيش النظامي وقوات الشرطة الي قطاع أمني يسوده التفكك وعدم الرسمية شهد استقطابا علي أسس مناطقية وعرقية وشارف الجيش علي الانهيار , إذ كان عبارة عن قوة جوفاء الي حد بعيد رغم وجود كبار للضباط فية لكنة خالي من القيادة علي المستويين المتوسط والأدنى , كان النفوذ الحقيقي يكمن في وجود العديد من الكتائب الثورية والشركات والمليشيات المحلية التي حاربت القذافي وملأت الفراغ الأمني واستولت المليشيات علي مستودعات الأسلحة والمطارات والوزارات .

فيما بدأت السلطات الحاكمة الانتقالية في ليبيا بدفع رواتب للمليشيات فاق عدد المقاتلين الذين حاربوا القذافي وأربكت مسألة عملية تسريحهم ودمجهم في هيكل رسمي كل السلطات المتعاقبة في ليبيا , حاولت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حل هذه المعضلة واقترحت في أواخر العام 2012م مفهوما شبيها بالحرس الوطني سمي (جيش ليبيا المدني).الذي تقرر له أن يتألف من ثلاث كتائب ثورية تتولي تأمين استقرار مؤقت بينما يجري تدريب الجيش الوطني النظامي وتوطيد صفوفه كانت الفكرة تقتضي إنشاء قوة عسكرية دائمة تتألف بشكل أساسي من مختلف المجندين في المليشيات التي ترعاها الدولة , وفي المقابلات التي أجريت رسم مؤيدو الخطة الليبيون أوجه شبة مباشرة مع تجربة الولايات المتحدة في دمج المليشيات بعد الحرب الأهلية الأمريكية , ومع الجيش المدني الذي كان عبارة عن قوة تألفت من متطوعين عملوا بدوام جزئي ثم تم دمجهم في الجيش البريطاني مطلع القرن العشرين , ومع الحرس الوطني في الدنمارك الذي أحتضن مليشيات المقاومة ضد النازية في هيكلية قيادة وطنية بعد الحرب العالمية الثانية وفي أبريل 2013م طرح رئيس الوزراء آنذاك علي زيدان لإنشاء قوات حرس وطني منفصلة أيدتها مبدئيا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كان الغرض منها أن تؤدي مهام الشرطة في كل أرجاء البلاد , فيما يتواصل تجهيز أجهزة الأمن وتدريبها.(علي، 2022ص17).

كان برنامج الحرس الوطني الليبي مثيراً للجدل بشكل كبير علي الرغم من اعتباره إجراءآ مؤقتآ وفي نهاية المطاف أدت المسائلة العالقة المرتبطة بهدف الحرس الوطني الليبي وبنيته وقيادته والإشراف علية وعلاقته مع الجيش النظامي الي نسف الاقتراح في أواخر عام 2013م . (wehrey,2014).

2. مليشيات تحت مسمي أخر (درع ليبيا):

قال زيدان في أبريل 2013م إن في إمكان الحرس الوطني الليبي استيعاب ما يسمون أنفسهم مقاتلي الحرية في ليبيا الذين حاربوا القذافي واختاروا عدم الانضمام للجيش الوطني بعد سقوط القذافي , ومن شأن هذه القوة أن تستخدم في حماية الغابات والطرق والمنشآت النفطية ومشاريع الخدمات في المناطق الصحراوية إضافة الي أبراج نقل الكهرباء والاتصالات وجميع المرافق الحيوية الواقعة المدن في ليبيا ويمكن الاستعانة بالحرس الوطني لزيادة عدد الجيش والشرطة إذا ما دعت الحاجة

تمحورت إحدى النقاط الخلافية الحرجة حول ماذا سيسمح الحرس الوطني لفصائل ثورية كاملة بالبقاء كما هي في شكل وحدات وشدد واضعوا الخطة علي أن تنضم هذه العناصر الي صفوف الحرس الوطني بصفة فردية وأن يتم تعيينها في وحدات مختلفة لمنع تكرار بنية المليشيات الفئوية داخل القوة الجديدة , لكن العديد من منتقدي الخطة لم يقتنعوا بذلك فقد أعتبر سياسيون ذوو ميول ليبرالية في تحالف القوي الوطنية وهو تحالف يضم أكثر من 50 حزبا , أن الاقتراح هو محاولة من الإسلاميين لإنشاء ميليشياتهم الخاصة لكن تحت أسم رسمي , أما ضباط الجيش النظام الذي بلغ عدده 35 ألف جندي في العام 2012م فقد خشوا من التنافس علي الموارد والنفوذ مع الحرس الوطني الذي من المتوقع أن يبلغ عدده 35ألفاً.(فرج عام 2020،ص44).

لكن الأهم من ذلك أن العديد من منتقدي الحرس الوطني يعتقدون أنه مجرد نسخة طبق الأصل عن مشروع قوة درع ليبيا الذي نشأ في العام 2011م لكنة تفكك في العام 2014م بعد بدء الحرب الأهلية بين ما يسمي عملية (فجر ليبيا) وعملية (الكرامة) كانت قوة درع ليبيا من نواحي كثيرة أول اختبار لدمج المليشيات في مرحلة ما قبل الحرس الوطني ويحمل انهيارها عددا من الدروس المهمة.(مرجع سابق، ص45).

قوة درع ليبيا كانت في الأساس عبارة عن من أسفل الي أعلي أطلقتها مليشيات ذات ارتباطات إقليمية وخاصة مليشيات من مصراتة متحالفة مع (سالم جحا) وهو ضابط سابق في الجيش وقائد ثوري يحظى بالاحترام , كانت الفكرة أن يتم تحضير بديل للجيش النظامي البائد , الذي يري الكثير من الثوار أنه خاضع لهيمنة ضباط من عهد القذافي ويعاني من التضخم في الرتب العليا , اعترفت الحكومة الانتقالية آنذاك برئاسة رئيس الوزراء عبدالرحيم الكيب رسمياً بقوة درع ليبيا في عام 2012م ووضعتها في إمرة رئيس أركان القوات المسلحة وأجازت تقديم مدفوعات نقدية مباشرة لقادة المليشيات , كان أحد العيوب الأساسية لقوة درع ليبيا يكمن في أن بعض القادة سمحوا للمليشيات بالانضمام الي وحداتها ذات الارتباطات المحلية دفعة واحدة مع الحفاظ علي استقلاليتها وتماسكها الاجتماعي والقبلي , لم تكن هذه نية جحا بل أصر علي أن تفكك قوة درع ليبيا المليشيات من خلال دمج أفراد عوضاً عن وحدات كاملة , لكن هذا الإصرار أثار توتراً في مصراتة مسقط رأس جحا ومعقل أقوي المليشيات في ليبيا فحدث شرخ بين وحدتي قوة درع ليبيا في المدينة وهما (درع ليبيا لواء الغربية بقيادة محمد موسي ودرع ليبيا القوة الثالثة المرتبطة بجحا

أخذ موسي ألوية كاملة من مصراتة والمناطق المحيطة بها (زلتين ,والخمس والهون) وقام بدمجها في قوة درع ليبيا من أصل ألوية مصراتة ال203 تم دمج حوالي 70 لواء في قوة درع ليبيا علي شكل وحدات كاملة لا كأفراد كان ثمة توتر بين قوة درع ليبيا والجيش الوطني ترأس قادة في الجيش النظامي شكلياً وحدات قوة درع ليبيا الثلاث عشر لكن في الواقع كانت القرارات في يد رؤساء المليشيات وقد تجاوز متوسط الرواتب التي أعطتها الحكومة الليبية الي أعضاء قوة درع ليبيا بشكل كبير حتي رواتب كبار الضباط في الجيش النظامي , وفي المقابلات التي أجريت قال قادة وأعضاء درع ليبيا أنهم يعتبرون أنفسهم الجيش الوحيد في البلاد منتقدين فلول الجيش النظامي باعتبارهم فاسدين وغير كفوئين وفي بعض المناطق ساهمت قوة درع ليبيا في إرساء الأمن وأظهرت أنها مهمة للمجلس الوطني الانتقالي الذي حكم ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي , لكنة كان يفتقر الي جيش قادر علي بسط سلطته في ضواحي ليبيا الجنوبية والغربية حيث اندلعت معارك طائفية وقبلية في الكفرة وجبل نفوسة طوال العام 2012م وحتي العام 2013م تصدت قوات درع ليبيا الي تهريب المخدرات العابر للحدود وتوسطت في الصراع بين القبائل وفي الغرب قام درع ليبيا بحماية لواء الغربية الطريق من طرابلس الي تونس لمدة عامين علي الأقل.(عبدالله، عام ،٢٠٢١،ص ٣٥).

لكن في مناطق أخري كان لقوات درع ليبيا تأثير سيء , فقد كانت للمليشيات حرية تنفيذ أجندات محلية ضيقة وايدلوجية وجنائية أحياناً مستفيدة من تفويض رسمي صادر من رئيس هيئة الأركان , ومن ارتباطها بإحدى وحدات درع ليبيا وكان ينظر علي بعضها علي أنه ذو اتجاه إسلامي ومع مرور الوقت أصبح أغلبها مسيساً وفي عام 2013 هددت الألوية ذات الميول الإسلامية التابعة لقوات درع ليبيا باستخدام القوة المسلحة بالضغط علي البرلمان المنتخب من أجل تمرير قانون عزل سياسي كاسح يمنع مسؤولين من عهد القذافي من تولي مناصب حكومية في المستقبل , شكل هذا النقاش العنيف حول القانون لحظة مفصلية في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي وعاملاً أدي بشكل غير مباشر الي نشوب الحرب الأهلية . (مرجع سابق، 36).

تضخم حجم قوات درع ليبيا التي استفادت من المعونات الحكومية لتضم حوالي 67ألف عنصر في العام 2013 م ووفقاً لبعض التقديرات الصادرة عن مسؤولين ليبيين ومسؤولين في الأمم المتحدة حوالي ثلثي الأعضاء في المليشيات الثورية المسجلين لم يحاربوا في ثورة 2011م بل انضموا لدرع ليبيا لاحقاً بعد سقوط القذافي . (مرجع سابق، ص 37).

اعتبر نقاد في ليبيا أن قوة درع ليبيا تؤدي دورين يتمثلان في إشعال الحريق وإخماده , إذ هي تفاقم الصراعات نفسها التي كان يتعين عليها إنهاءها وذلك لتبرير وجودها وأشار هؤلاء الي الروابط الاجتماعية والعائلية بين قادة درع ليبيا وبين مجموعات إسلامية متطرفة في بنغازي والي بيانات صادرة من أعضاء في قوة درع ليبيا أنتقدت بإستمرار الجيش النظامي والشرطة كما أتهمت قوة درع ليبيا بالإنحياز في المناطق التي سعت فيها لتهدئة الصراع الطائفي ولاسيما في الكفرة الواحة الجنوبية الشرقية حيث اشتكت اثنية التبؤ من أن قوة درع ليبيا متعاطفة مع قبيلة الزاوية . (وليد، عام 2019،ص 55).

لكـن الأهـم أن المليشـيات المصراتيـة والإسـلامية الشرقيـة كانـت دائمـآ مهيمنـة عـلي قـوة درع ليبيـا وقـد عارضهـا قـادة فصائـل أقويـاء في بلـدة الزنتـان الغربيـة فضـلآ عـن قبائل شـكلت طبقـة الضباط القديمـة , أنشـأ أسـامة الجويـلي وزيـر الدفـاع في تلـك الفـترة خطوطـآ منفصلـة لتمويـل مليشـيات الزنتـان والجبـل الغـربي التـي لم تكـن تحـت مظلـة درع ليبيـا وكانـت النتيجـة ظهـور سـلطتين متوازيتـين تتزاحمان عـلي المـوارد فضـلآ عـن منافسـة مبـاشرة داخـل قطـاع أمنـي متفـكك , تعـرض مـشروع الحـرس الوطنـي الليبـي الـذي طـرح في العـام 2013 م الي النقـد أيضـآ لكـن الإعـتراض جـاء هـذه المـرة جانبـي الطيـف السـياسي لأسـباب مختلفـة تعمقـت الشـكوك في الحـرس الوطنـي الليبـي عبـارة عـن حيلـة لإدامـة سـلطة المليشـيات نتيجـة تشـكيل لجنـة مؤلفـة مـن سـبعة أشـخاص ومكلفـة مـن قبـل رئيـس الـوزراء بتطويـر الحـرس الوطنـي أعتقـد كثـير مـن قـادة الألويـة والضبـاط السـابقين أن اللجنـة منحـازة الي المناطـق الشرقيـة والإسـلاميين وأنهـا لا تمثـل جميـع الفصائـل الليبيـة كان مصطفـي السـاقزلي ونـوري العبـار واضعـا الخطـة الأساسـيان ومقربـين مـن جماعـة الإخـوان المسـلمين ولديهـما علاقـات مـع مجموعـة قويـة مـن المليشـيات الإسـلامية التـي يقـع مقرهـا في بنغـازي , والتـي نشـأت في الأيـام الأولي مـن ثـورة عـام 2011م يـري الكثـير مـن النقـاد أن اقـتراح إنشـاء الحـرس الوطنـي الليبـي كان ببسـاطة خطـة الأخـوان المتمثلـة في بنـاء جنـاح مسـلح شـعر قـادة الألويـة في الزنتـان بالإقصـاء وقالـوا للأمـم المتحـدة إذا كنتـم ترغبـون في إنشـاء حـرس وطنـي شـكلوا لجنـة مـن كبـار القـادة الثوريـين مـن جميـع المـدن في جميـع أنحـاء البـلاد كانـت المشـكلة الأخـرى أن العضويـة الفعليـة لسـائر الأعضـاء في اللجنـة السـباعية غـير معروفـين في صفـوف الليبيـين أو لقـادة الألويـة الليبيـة الأمـر الـذي عمـق الشـكوك في المجموعـة , رأي بعـض الإسـلاميين والكتائـب الثوريـة مـن جهتهـم في خطـة زيـدان وسـيلة لتهميـش المليشـيات مـن خـلال تكليفهـا بمهـام بسـيطة مثـل حراسـة أبـراج الاتصـالات والغابـات البعيـدة عـن مراكـز السـلطة في ليبيـا. (خالـد، عـام 2014،ص 33).

لكـن هـذه المخـاوف كانـت ناتجـة عـن الهمـوم السياسـية أكـثر منـة عـن التحليـلات الواقعيـة فالمليشـيات التـي كان سينشـأ منهـا الحـرس الثـوري الوطنـي شـديدة التفـكك وليـس لديهـا علاقـات رسـمية مـع الأحـزاب السياسـية وفي أحسـن الأحـوال بنـت علاقـات انتهازيـة مـع مختلـف السياسـيين ولا تقتـصر هـذه العلاقـات عـلي الإسـلاميين فقـد بنـي تحالـف القـوي الوطنيـة علاقـات وطيـدة مـع كتيبتـي القعقـاع والصواعـق القويتـين في الزنتـان واللتـين هددتـا باسـتخدام القـوة ضـد المؤسسـات المنتخبـة . (مرجـع سـابق، ص 34). وفي نهايـة المطـاف تداعـي الحـرس الوطنـي الليبـي بسـبب الانقسـامات في قطـاع الأمـن الليبـي واسـتيلاء مختلـف الفصائـل السياسـية عـلي الـوزارات والقـوات المسـلحة , وأشـار السـاقزلي والعبـار في مقابـلات معهـما الي الخلافـات السياسـية التـي لم تحـل حـول مـا إذا كان سـيتولي قيـادة الحـرس الوطنـي الليبـي المؤتمـر الوطنـي العـام أم وزارة الدفـاع أم رئيـس الـوزراء , كـما أن مسـألة الأفـق الزمنـي للحـرس الوطنـي الليبـي لم تحـل قـط, إذا كان مـن المفـترض أن يكـون الحـرس بديـلآ مؤقتـآ لمـدة ثـلاث سـنوات وأن يتحـول أعضـاؤه الي قـوة احتيـاط بعـد بنـاء الجيـش النظامـي إلا أن ضبـاط الجيـش النظامـي أبـدوا ريبـة إزاء الحـرس الوطنـي كـما فعلـوا قـوة درع ليبيـا قبلـة وأعربـوا خشـيتهم أن لا تنسـحب هـذة

المليشيات بعد أن تكون ترسخت والواقع أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وضعت فكرة إنشاء حرس وطني علي أجندة حوار وطني مقترح في منتصف 2014م ما أثار استياء الناشطين من ذوي الميول الليبرالية والفصائل الشرقية وفصائل الزنتان والتكنوقراط والضباط الأقدم لكن الحوار تداعي مع بداية الحرب الأهلية وفي عام 2015م مرر المؤتمر الوطني العام في طرابلس قانونيا لإنشاء الحرس الوطني هذا المؤتمر الذي يزعم السيطرة علي الجزء الغربي ولكن لا يحظى باعتراف الحكومات الدولية , وتهيمن علية مليشيات فجر ليبيا وهي عبارة عن تحالف مؤلف من فصائل من مصراتة ومن الأمازيغ وفصائل ذات ميول إسلامية ,أظهرت مقابلات أجريت في أوائل العام 2015م أن فكرة الحرس الوطني كانت ولاتزال الي حد كبير نتاج المليشيات المصراتية النافذة أي أنها لا تحظي بدعم واسع النطاق ولاسيما من فصائل (عملية الكرامة) .(خليل، عام 2021، 66).

2.تحليل النموذج الليبي :

يتضح من خلال ما تقدم أن هناك تشابك في علاقات الفعل السياسي والعسكري بين الأحزاب السياسية من جهة وبين المليشيات المسلحة من جهة أخري فمنذ سقوط نظام معمر القذافي وما عقب ذلك من أحداث أدت لتمزق الوشائج بين المكونات الاجتماعية والسياسية في ليبيا وهو ما أدي الي ضياع الثورة الليبية وكان الأجدر أن يجلس كل الليبيون ويضعون خارطة انتقال لبناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم علي أسس العدالة والمساواة والفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون , فعدم تقبل فكرة الحوار الوطني الجامع في تحديد التي أعقبت سقوط نظام القذافي كان له الأثر أن يتحول الفعل السياسي عن طريق الحوار الي البديل الأخر بالسلاح ومنها هنا أنفرط العقد , فجميع المليشيات المسلحة من درع ليبيا والحرس الثوري وعملية الكرامة وغيرها من الفصائل الليبية يغلب عليها طابع التشكل القبلي ولمناطقي وهو ما أدي بدورة الي تقديم المصالح التنظيمية الضيقة علي حساب المصالح القومية التي يمكنها أن تجتمع وتتفق علي شكل الدولة ويتشارك فيها كل الليبيون بمختلف مناطقهم وأثنياهم وتنظيماتهم السياسية والمسلحة ووضع حد لذرائع أنتاج المليشيات التي يمثل بقاءها مزيد من تدمير النسيج الاجتماعي والبنية التحتية وإهدار موارد الدولة , فهذا الوضع المعقد ليس سبيل للخروج منة إلا بجلوس كافة الأطراف الليبية مع بعضها لتصل الي نقطة تلاقي يمكن أن تعيد الأمل للشعب الليبي .

أهم العوامل الخارجية التي تؤدي لصنع المليشيات في أفريقيا:

العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي إحدى عوامل ظهور المليشيات حيث أن الدول الداعمة للمليشيات تسعي لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية متعلقة بالموارد والثروات التي تمتلكها الدول الأفريقية , كذلك معظم الدول الأفريقية مغرقة بالديون الخارجية خاصة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي لا تستطيع أن تفي بالتزاماتها وسداد الديون الملقية علي عاتقها ولا تملك رؤية اقتصادية تمكنها من وضع خطط استراتيجية لمشاريع استثمارية تمكنها من تقوية وضعها المالي لذلك هذه الدول تلجأ لزيادة القروض لمعالجة الخلل الهيكلي في نظامها الاقتصادية ورغم ذلك لا تستطيع أن

تنجح في معالجة أوضاعها المالية الأمر الذي يؤدي لمراكمة الديون ,مما يسمح للدول التي منحتها القروض بإملاء شروطها عليها وأن تحصل بدل عن ذلك علي الموارد الأولية التي تتمتع بها الدولة الأفريقية وهي لن تستطيع أن تحصل عليها إلا في ظل حكومات دكتاتورية ضعيفة ووضع أمني هش مما يجعلها تقوم بدعم المليشيات سواء عن طريق الحكومات العسكرية كوكيل لها أو عن طريق وكلاء غير مباشرين عن طريق رجال الأعمال كما في مالي وبوركينا فاسو وهو ما ساعد في ظهور واستمرار هذه المليشيات . (الفاتح، عام 2022،ص45).

الصراع بين المعسكر الغربي والشرقي :

أن الصراع بين هذين المعسكرين من أجل السيطرة علي الدول الإفريقية خاصة دول الساحل الأفريقي من أجل زيادة النفوذ والسيطرة علي القرار السياسي والعسكري لهذه الدول والاستفادة من ثرواتها ومواردها وتغذية السوق العالمية , وذلك عن طريق تشجيع قادة هؤلاء الدول علي الاستيلاء علي السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية بدلا من الوصول إليها عن طريق الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة فهذه الدول التي تتصارع نحو السيطرة علي الدول الإفريقية هي تعلم أنها لن تستطيع أن تسيطر علي القرار السياسي والعسكري في ظل وجود حكومات ومجالس برلمانية منتخبة لذلك تلجأ للسيطرة عن طريق دعم القوات العسكرية لتلك الدول والتي عندما تصل للسلطة تقوم هي بدورها في صنع المليشيات وتقوم هذه الدول بدعمها بواسطة الحكومة العسكرية التي أوصلتها للسلطة وهذا ما يعد عامل رئيسيا لصنع واستمرار هذه المليشيات .(علاء الدين، عام 2022،ص23).

إنعاش أسواق السلاح:

أن استمرار الأوضاع الأمنية السيئة والهشة والصراعات والحربات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول الأفريقية هو فعل مقصود من الدول التي تدعم المليشيات حتي تضمن سوق منتعشة لبيع الأسلحة والذخائر التي تصنعها هذه الدول ومن ثم تبيعها للمليشيات التي تدعمها والتي لا تدعمها فإن الغاية من ذلك ضمان استمرار تدفق وبيع السلاح ويعني بيع السلاح للأطراف المتنازعة استمرار الصراع وزيادة الأوضاع الأمنية سوءآ وانسداد الأفق مما يجعل استحالة الأطراف المتنازعة في إيجاد أرضية مشتركة من أجل التوصل لتسويات سياسية تنهي تعدد الجيوش والمليشيات لذلك تحرص الدول الداعمة للمليشيات من استمرار الصراعات لإنعاش سوقها في بيع السلاح وتسويق منتجاتها العسكرية . (فوزي، عام 2022،ص 65).

الحصول علي الموارد الخامة :

من المعلوم أن الدول الأفريقية تمتلك مخزون ضخم من الموارد المعدنية من بترول وذهب ونحاس ويورانيوم وهي لا تملك التكنولوجيا الحديثة لكي تقوم باستخراج هذه الموارد وتحوليها لمنتجات ذات قيمة وإلحاقها بالسوق العالمية حتي تدر عليها عوائد مادية تقوي من وضعها الاقتصادي الهش , لذلك تسعي الدول للحصول علي النفط والذهب واليورانيوم بأسعار زهيدة , وهي تعلم أن الحصول علي هذه الموارد لن يتم إلا في ظل وضع يسوده الصراع والانقسام لذلك

تسعي بكل قوة لزعزعة استقرار هذه الدول عن طريق دعم المليشيات وتسليحها وتستثمر في ظل هذه الأوضاع وتحرص علي استمرارها بكل الطرق علي تحصل علي تلك الموارد وتغذي بها مصانعها وأسواق منتجاتها لتزداد قوة الي قوتها الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها . (مرجع سابق، ص66).

الخاتمة:

أن المليشيات المسلحة في أفريقيا أسبابها وعواملها متداخلة ومتشابكة سواء كانت هذه العوامل داخلية أو خارجية، فعدم استقرار النظام السياسي والعسكري في الدول الأفريقية يؤدي الي خلق واقع أمني مهترئ تسود فيه، الجريمة المنظمة والفلتات، وانتهاكات حقوق الأنسان، وعدم الالتزام بقواعد الاشتباك في الحروب والصراعات، يعرض حياة آلاف المدنيين للخطر، كذلك حالة التشظي الاثني والقبلي التي تعيشها الدول الأفريقية خاصة في مالي ،وبوركينا فاسو، والصومال وليبيا، وما يتنج عن ذلك من تمزيق للنسيج المجتمعي وهو ما يجعل انضمام كل اثنية للميليشيا التي تمثلها قبليا، وبالتالي تقاتل بلغة السلاح مع القبائل التي لها معها خلافات اثنية، وكذا الأمر يؤدي للإطالة أمد الحروب وتدمير الاقتصاد ومؤسسات الدولة الرسمية وهو ما يجعل هذه الدول الأفريقية في وضع اقتصادي حرج ،لا تستطيع أن توفر لشعوبها الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها من الأشياء الضرورية في الحياة. كذلك أن أخطر المليشيات تلك التي تتبني أيدولوجيات متطرفة وتسعي الي تحقيق مطالبها بقوة السلاح ولا تعترف بلغة الحوار والتفاهم والتي لها علاقات مباشرة مع تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، فهذه خطورتها في أنها ستزعزع الأمن العالمي وتصدير التطرف والعنف لبقية الدول. لذلك لابد من تكثيف الجهود الأمنية والقانونية لاحتواء أخطار المليشيات المسلحة في أفريقيا.

النتائج :

نتائج علي مستوي العوامل الداخلية

1. التعقيدات الاثنية والاجتماعية هي من الأسباب التي أدت لظهور المليشيات المسلحة في أفريقيا.
2. السلطات الحكومية التي سيطرت علي السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية هي سبب رئيسي في صنع وظهور المليشيات في أفريقيا.
3. الوكلاء المحليين المتمثلين في رجال الأعمال والتنظيمات السياسية يستخدمون المليشيات لتحقيق مصالحهم الشخصية مقابل تقديم الدعم لها .
4. 4.عدم وجود دساتير دائمة تفصل بين السلطات وتحدد شكل الحكم وكيفية إدارة موارد الدولة ساهم بشكل رئيسي في خروج مجموعات تحمل السلاح ضد الدولة
5. 5. تستغل الدول الخارجية الأزمة الاقتصادية الحرجة للدول الأفريقية بمنحها غروض لا تستطيع أن تسددها وفي مقابل ذلك تحصل الدول علي الموارد في ظل حكومات عسكرية ووضع أمني هش .

6. تخلق الدول الخارجية الصراعات والحروب لضمان أنعاش أسواق منتجاتها من الأسلحة والذخائر فهي تبيع السلاح للمليشيات التي تدعمها والتي لا تدعمها .
7. 7.الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي للتوغل في العمق الأفريقي من العوامل التي أدت لظهور المليشيات وذلك بتشجيع هذه الدول للوصول للسلطة عبر الانقلابات العسكرية لتسهل لها السيطرة علي الموارد .

تسعي الدول الخارجية للسيطرة علي الموارد الخام من الذهب واليورانيوم بسعر زهيد وهذا لن يحصل إلا في ظل صراع لذلك تدعم المليشيات لضمان استمرار الصراعات والحروب وإطالة أمدها .

التوصيات:

- لابد من وجود دساتير دائمة في الدول الأفريقية تحدد شكل الحكم وتفصل بين السلطات وتحترم التداول السلمي للسطلة والتوزيع العادل للثروة والمساواة بين جميع الإثنيات والمكونات الاجتماعية دون تفرقة أو تمييز .
- بناء جيوش نظامية محترفة للدول الأفريقية تقوم بمهمة الحماية والدفاع بدلا عن المليشيات
- ضرورة تجنب التعامل المشروط مع الدول الخارجية التي لديها أطماع في نهب الموارد بمقابل مادي زهيد .
- تشديد الرقابة علي الحدود ومنع تدفق السلاح للمليشيات ووضع قوانين مهنية بدمجها في القوات النظامية للمؤهلين منهم.

الهوامش:

(1) الزين عبدالقادر حسن , التنوع الاثني والقبلي ودورة في نهضة أفريقيا , عام 1980 ص 344.
(2) علي متوكل علاء الدين , المليشيات المسلحة وتدمير الاقتصاد الوطني ,عام 2022 ص55
(3) قاسم سيد فهمي , صراع دول المقدمة وأثرة علي الدول النامية في أفريقيا 2018, ص4
(4) رانيا حسن خفاجة , مليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الأفريقي , مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع عشر عام 2023 ص69ـ71
(5) خالد محمد رمضان، المليشيات المسلحة في أفريقيا 2020ص13
(6) زكريا عبدالحق جمعة ،مألات الصراع في أفريقيا عام 2015م ص 55
(7) فوزي الجاك بشير، حروب الوكالة في أفريقيا عام 2012م ص 33
(8) عبدالقادر عمار أحمد، أبعاد الصراع في إقليم الساحل الأفريقي، عام 2023م ص 18
(9) بثينة المرضي جودة، الجماعات الجهادية في أفريقيا 2015م ص65
(10) أكرم توفيق هلال ،الصراع السياسي والعسكري في أفريقيا، عام 2028م ص25
(11) عبدالشكور الشيخ، انتهاكات المليشيات المسلحة في أفريقيا، عام 2022م ص17
(12) خاطر محسن نصرالدين، التداخل القبلي في أفريقيا ودورة في صنع المليشيات المسلحة عام 2014ص43.
(13) سمية ميرغني الفاتح، الصراعات الاثنية والقبلية في أفريقيا، عام 2012م ص23.
(14) خضر علوي كامل، أفريقيا جدل صراع غير متناهي، عام 2015 ص 30.
(15) عزة بدوي مارن، المليشيات المسلحة ودورها في تفويض الأنظمة الديموقراطية في أفريقيا، عام 2021 م ص16.
(16) عزام النور السر، الإرهاب المسلح في أفريقيا، عام 2023م ص 44.
(17) خالد محمود خالد، عام 2020,ص 23.
(18) سمر نور الدين الخير، الصراع الدموي في أفريقيا وتأثيره علي الأمن العالمي ،عام 2020،ص67.
(19) نوال حمدي أدم، المليشيات الإرهابية في أفريقيا، عام 2015 ص56.
(20) فائز محي الدين رضوان، أبعاد الصراع السياسي في أفريقيا عام 2017 ص 14.
(21) معتز بحر الدين عبدالسلام، مليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل والصحراء، عام 2020, ص45.
(22) نادر فؤاد صلاح، الحروب المفتعلة في إقليم الساحل والصحراء، عام 2018م 33.
(23) ليفين سيد كرم، المليشيات المسلحة في أفريقيا ودورها في تبديد الموارد الطبيعية، عام 2020م ص 66.
(24) وفاء سراج الدين علي، الجيوش غير النظامية في أفريقيا ،عام 2022 ,ص 17
(25) عدي عبدالعزيز فرج، المليشيات المسلحة في أفريقيا والعوامل التي أدت الي ظهورها، عام 2020م ص44.
(26) صلاح الدين عبدالمجيد عبدالله، الحروب والصراعات في أفريقيا وكيفية إيجاد الحلول الجذرية لها، عام 2021م ص 3

المراجع الأجنبية:

(27) Greory chauzal , the Roots of malis conflict,moving beyond the 2012 crisis(the netherland: clingendael institute ,2015) .pp 40_41
(28) Frederic wehrey ,mosul on the Mediterranean: the Islamic State in Libya and U.S .counter terrorism lawfar (Plog) December 17,2014